

قراءة سوسيولوجية في الأنماط السلوكية لثقافة الفقر في المغرب

لمياء حسان يونس حجاج*

lamiahassan997@gmail.com

ملخص

هدفت الدراسة الى التعرف على الأنماط السلوكية لثقافة الفقر في المغرب، تنتمي هذه الدراسة للدراسات الأنثروبولوجية الوصفية التحليلية، حيث تهدف الدراسة إلى وصف ومعرفة الأنماط السلوكية لثقافة الفقر في المغرب من خلال المنهج الأنثروبولوجي، واعتمدت الدراسة على المنهج الأنثروبولوجي، والذي اعتمد على المقابلة المتعمقة والمفتوحة، ودليل العمل الميداني، وتكونت عينة الدراسة من (٢٠٠) مفردة من الجنسين الذكور والاناث من المغاربة في القاهرة ، تراوحت أعمارهم ما بين ٢٥ - ٥٠ سنة فأكثر. توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج ومن أهمها تمثلت الأنماط السلوكية للتكيف مع ثقافة الفقر في المغرب يتم من خلال تبادل الخدمات باستمرار بين أفراد الأسر الفقيرة وبعضها، فتركن المرأة إلى جارتها لحماية أبنائها دون إعلان مسبق وتستعير، منها بعض قطع الأثاث البسيطة في حالة وجود ضيوف، وتغذية الفقراء نجد ان الطعام لديهم ترتبط بالكم لا بالكيف، وذلك لان كل ما يهم الفرد البسيط هو ان يملأ بطنه بغض النظر عن نوعية الطعام الذي يتناوله وجودته ونظافته، مما نتج عن وجود مجموعة من الأمراض عرفت لدى الأطباء بأنها أمراض الفقراء.

الكلمات المفتاحية: الأنماط السلوكية - ثقافة الفقر - ثقافة الفقراء.

* حاصلة على الدكتوراة من قسم الأنثروبولوجيا - كلية الدراسات الإفريقية العليا- جامعة القاهرة .

مقدمة:

الفقر يعد مشكلة اقتصادية عالمية ذات أبعاد اجتماعية متعددة، إذ لا يكاد يخلو منه أي مجتمع، وإن كان يختلف في حدته وآثاره من بلد إلى آخر، وتزداد هذه الظاهرة تفاقماً وانتشاراً في المجتمعات النامية التي يعاني نموها الاقتصادي من التراجع نتيجة للزيادة السكانية المضطردة، وقد حظيت مسألة الفقر باهتمام واسع في الدراسات العربية، نظراً لكونها إحدى أبرز المشكلات التي تهدد الاستقرار الاجتماعي، ومن بين أهم المقاربات التي تناولت هذه الظاهرة ما عرف بمفهوم "ثقافة الفقر"، وهو مصطلح ظهر في ستينيات القرن العشرين على يد الباحث "أوسكار لويس"، الذي اعتبر أن الفقر ينتج ثقافة خاصة به تعمل على إعادة إنتاج نفسها داخل المجتمعات الفقيرة، وتستمر عبر الأجيال من خلال آليات التنشئة الاجتماعية.

ميز "أوسكار لويس" بين الفقر كظاهرة اقتصادية بحتة وبين ما يعرف بـ "ثقافة الفقر"، حيث حاول أن يفسر الفقر ليس فقط كحالة مادية، بل كمنظومة ثقافية تتجذر في حياة الفقراء وتتشكل كأسلوب للتكيف مع أوضاعهم، ويرى لويس أن هذه الثقافة تمنح الفقراء قدراً من التوافق مع أوضاعهم، وبدونها قد يجدون صعوبة في التكيف مع واقعهم، كما يؤكد أن ثقافة الفقر تنتقل عبر التنشئة الاجتماعية للأطفال منذ سن مبكرة، وتحديداً منذ السابعة تقريباً، لتترسخ في شخصياتهم وتصبح جزءاً من هويتهم يصعب التخلص منه.

ومن خلال طرحه لمفهوم ثقافة الفقر، لا يقتصر "أوسكار لويس" على النظر إلى الفقر باعتباره مجرد حرمان اقتصادي، أو مظهراً من مظاهر التفكك، أو نتيجة لغياب الموارد المادية، وهي كلها أبعاد سلبية مرتبطة بالفقر، بل يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث يبرز الجوانب الإيجابية الكامنة في ثقافة الفقر، والتي تمكن الفقراء من التكيف مع ظروف العوز الاقتصادي، وتجعل استمرارهم في الحياة ممكناً رغم قسوة الواقع، وانطلاقاً من هذا التصور جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على الأنماط السلوكية المرتبطة بثقافة الفقر في المغرب.

أولاً: مشكلة الدراسة:

تعد ثقافة الفقر أسلوباً حياتياً يميز فئة من المجتمع تعاني من تدني مستويات التعليم والدخل والسكن والصحة، وبدون هذه الثقافة يواجه الفقراء صعوبات في التكيف مع

واقعهم، إذ تميل إلى إعادة إنتاج نفسها عبر الأجيال، لتشكل ثقافة فرعية مرتبطة بالفقر، وتدهور الأوضاع المعيشية، والتهميش السياسي، وتتجلى مكوناتها الأساسية في الاغتراب، والسلبية السياسية، وضعف الوعي السياسي.

وانطلاقاً من هذا المفهوم فإن " أوسكار لويس " لم ينظر إلى الفقر من زاوية الحرمان الاقتصادي وحده، أو باعتباره مجرد مظهر من مظاهر التفكك وغياب الموارد المادية، وهي الجوانب السلبية للفقر، بل أضاف بعداً آخر يتمثل في إبراز الجوانب الإيجابية لثقافة الفقر، تلك التي تمكن الفقراء من التكيف مع ظروف العوز الاقتصادي، وتجعل استمرارهم في مواجهة الحياة أمراً ممكناً. (كيطان، ٢٠١٣، ١١)

إن ثقافة الفقر تبرز بوضوح عند حدوث تغيرات في النظام الاجتماعي للمجتمع، ويكون أكثر الأفراد عرضة لها أولئك المنتمون إلى الطبقة الدنيا في البيئات الحضرية، خاصة المقيمين في المناطق المتدهورة أو على أطراف المدن، وتتمتاز هذه المناطق بارتفاع معدلات الاكتظاظ السكاني، وضعف الخصوصية الاجتماعية، فضلاً عن انتشار الجماعات المؤقتة وغير الرسمية، وكل ذلك يمنح ثقافة الفقر طابعها الهامشي داخل البنية الاجتماعية. (فياض، ٢٠١٠، ١٨)

وتأسياً على ذلك تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيسي المتمثل في " ما أبرز الأنماط السلوكية لثقافة الفقر في المغرب؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

- إبراز أثر الفقر باعتباره أحد أقوى المؤثرات في حياة الفقراء، وما ينجم عنه من سلوكيات وأفكار تشكل ثقافة فرعية خاصة بهم، وعلى الرغم من اشتراك هذه الفئات في عامل الفقر، إلا أن رؤيتهم له تختلف، مما يعكس تنوعاً ثقافياً داخل الشرائح المتعددة للفقراء رغم خضوعهم لمؤثر واحد.
- تقديم معطيات جديدة حول ثقافة الفقر من خلال دراسة هذه الفئة في المغرب العاصمة.
- الإسهام في تسليط الضوء على الأنماط السلوكية المرتبطة بثقافة الفقر في المغرب، وتوثيق الأحداث المصاحبة لها.

- معالجة جانب من جوانب الفقر قلما تناولته الدراسات السابقة، حيث إن معظمها ركز على الفقر كظاهرة عامة دون التعمق في الأنماط السلوكية لثقافة الفقر.
- المساهمة في إثراء التراث السوسيولوجي من خلال دراسة معمقة للأنماط السلوكية لثقافة الفقر في المغرب.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

- تحديد الفئات التي يطلق عليها وصف "الفقراء"، وما يميزها من ثقافة خاصة بها.
- التعرف على السمات والخصائص المميزة لثقافة الفقر.
- الكشف عن الأنماط السلوكية المرتبطة بثقافة الفقر في المغرب.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

- من هم الأفراد الذين يُطلق عليهم "الفقراء"، وما الخصائص الثقافية التي تميزهم؟
- ما السمات والخصائص المميزة لثقافة الفقر؟
- ما أبرز الأنماط السلوكية المرتبطة بثقافة الفقر في المغرب؟

خامساً: مفهومات الدراسة:

أ- مفهوم ثقافة الفقر:

لقد استحوذ التفسير الثقافي للفقر على مساحة واسعة من الدراسات الاجتماعية التي تناولت هذه الظاهرة، حيث حظي مفهوم "ثقافة الفقر" باهتمام خاص من علماء الاجتماع، وقد برز هذا المفهوم لأول مرة في أعمال الأنثروبولوجي الأمريكي أوسكار لويس في ستينيات القرن العشرين، إذ عرف ثقافة الفقر بأنها "نوع من الثقافة يشترك فيها أبناء المناطق الفقيرة، بحيث يتقاسمون قيماً وسلوكيات ورؤى موحدة تجاه المجتمع، تختلف عن تلك السائدة لدى الأسر غير الفقيرة."

وقد أبرزت هذه الدراسات أن ثقافة الفقر تتضمن منظومة من القيم والمعايير والسلوكيات الخاصة، التي تميز حياة الفقراء وتحدد أنماط تفاعلهم مع المجتمع الأوسع، خصوصاً في المجتمعات الرأسمالية التي تتسم بالريح الكبير، والإنتاج الضخم، وارتفاع معدلات البطالة، وما يترتب على ذلك من نتائج وآثار اجتماعية واقتصادية (مرسي، ١٩٩٣، ١٠).

ويعرف لويس ثقافة الفقر بأنها أسلوب حياة يميز فئة اجتماعية تعاني من تدنٍ في مستويات التعليم، والدخل، والسكن، والصحة، وتتميز هذه الثقافة بقدرتها على إعادة إنتاج نفسها عبر الأجيال، إذ تميل إلى الاستمرارية من خلال التنشئة والظروف الاجتماعية المحيطة، فهي ثقافة فرعية ترتبط بالتهميش الاقتصادي والسياسي، وتتمثل أبرز مكوناتها في الاغتراب، والسلبية السياسية، وضعف الوعي العام (فياض، ٢٠١٠، ١٩).

وأوضح " أوسكار لويس" أن الفقر ليس مجرد نقص وحرمان اقتصادي وسوء تنظيم، وإنما هو طريقة في الحياة حيث تظهر في فترات التغير السريع والتحضر والحروب، ومن ثم فإنه نابع من جهود الفئة الدنيا في التغلب على المشكلات والشعور باليأس والناجم عن عدم قدرة هذه الفئة أن تحقق النجاح في إطار قيم المجتمع الأكبر وأهدافه (غامري، ١٩٩٩، ٣٨٣).

يرى بعض الباحثين أن الفقر يمثل حالة من الحرمان تنعكس في انخفاض استهلاك الغذاء، وتدهور الأوضاع الصحية، وتدني المستوى التعليمي وقلة فرص الحصول عليه، إضافة إلى سوء أوضاع السكن، أما البنك الدولي فقد عرف الفقر بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة، وهو تعريف يركز على مفهومي الحد الأدنى ومستوى المعيشة، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا التحديد يظل مرتبطاً بالسياق المجتمعي الذي تتم فيه عملية الوصف، أي أن ما يُعتبر فقراً في مجتمع ما قد لا يعد كذلك في مجتمع آخر (البنك الدولي، ١٩٩٠، ٤١).

الفقر هو حالة من الحرمان تتجسد في انخفاض مستوى استهلاك الغذاء، وتدهور الأوضاع الصحية، وتدني المستوى التعليمي وقلة فرص الحصول عليه، إلى جانب سوء أوضاع السكن، وقد قدم البنك الدولي تعريفاً للفقر باعتباره عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة، وهو تعريف يستند إلى مفهومي الحد الأدنى ومستوى المعيشة، غير أن هذا التوصيف يظل نسبياً ويرتبط إلى حد كبير بالسياق الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المعني، حيث إن ما يعد فقراً في مجتمع ما قد لا يُعتبر كذلك في مجتمع آخر (جنسن، ٢٠١٥، ١٧).

التعريف الإجرائي لمفهوم ثقافة الفقر: مجموعة العناصر والسمات التي يتميز بها جماعة اجتماعية، يعيشون ظروفاً مشتركة، بنمط حياة وممارسات وسلوكيات وأسلوب

يتميز بتدني مستوى المعيشة، مما يساعد على نهج ثقافة جديدة مختلفة عن ثقافة المجتمع تتسم بالفقر في كل شيء.

سادساً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

(أ) نوع الدراسة:

تتنمي هذه الدراسة للدراسات الأنثروبولوجية الوصفية التحليلية، حيث تهدف الدراسة إلى وصف ومعرفة الأنماط السلوكية لثقافة الفقر في المغرب من خلال المنهج الأنثروبولوجي.

(ب) منهجية الدراسة وأدواتها:

اعتمدت الدراسة على المنهج الأنثروبولوجي، والذي اعتمد على الأدوات البحثية التالية:

المقابلة المتعمقة والمفتوحة: حيث تم التركيز على معرفة وصف ومعرفة الأنماط السلوكية لثقافة الفقر في المغرب.

دليل العمل الميداني: صمم دليل للعمل الميداني لجمع البيانات من افراد عينة الدراسة، وقد اشتمل على الأنماط السلوكية لثقافة الفقر في المغرب: حيث شمل الأنماط السلوكية لثقافة الفقر في مراكش: حيث شمل ثقافة الفقر في مراكش، والعوامل التي أدت إلى انتشار الفقر في مراكش، وأبعاد الفقر في الجزائر، والأنماط السلوكية لثقافة الفقر في المجتمع المغربي.

(ج) عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (٢٠٠) مفردة من الجنسين الذكور والاناث المغربيين بالقاهرة، وتراوح أعمارهم ما بين ٢٥ - ٥٠ سنة فأكثر.

سابعاً: الاطار النظري للدراسة:

نظرية ثقافة الفقر عند " أوسكار لويس":

فهناك مداخل نظرية مختلفة اهتمت بتكوين المناطق العشوائية، توجد بعض الاتجاهات الأخرى التي تهتم بتحليل بعض الخصائص الاجتماعية والثقافية المرتبطة بسكني المناطق المتخلفة أو العشوائية، ومنها مدخل الثقافة الفرعية كثقافة الفقر (مصطفى، ١٩٩٧، ٣٥).

إن دول العالم الثالث هي الأكثر احتضناً لظاهرة الفقر والذي لا يرجعه البعض لندرة الموارد وإنما لسوء توزيعها والحياد على النهج الديموقراطي الذي يتيح لكل فرص الطموح والارتقاء الاجتماعي والاقتصادي على نحو متساو بين أفراد المجتمع، مما يؤدي إلى فجوات هائلة بين طبقات المجتمع الواحد (سليمان ومرقس، ٢٠٠٢، ٣).

ويرى لويس أن ثقافة الفقر ليست مجرد انعكاس للحرمان المادي، بل هي شكل من التكيف الاجتماعي والنفسي يعكس رد فعل الفقراء على وضعيتهم الهامشية في مجتمع طبقي رأسمالي يقوم على الفردية، فهي في جانب منها تمثل جهداً لمواجهة التحديات اليومية، لكنها في جانب آخر تولد شعوراً بالعجز واليأس نتيجة إدراك محدودية فرص تحقيق النجاح وفق معايير وقيم المجتمع الأوسع (الكيلاني، ٢٠١٨، ١١٣٦).

ثامناً: الدراسات السابقة:

دراسة إبراهيم توهامي (٢٠١٩) الموسومة بعنوان "إيكولوجية العشوائيات الحضرية في المغرب: حالة مدينة سكيكدة" هدفت إلى تحليل طبيعة نشأة وتطور العشوائيات في مدينة سكيكدة، من خلال تتبع مسار نمو المدينة منذ المرحلة الكولونيالية المتأخرة التي تزامنت مع الثورة التحريرية، وصولاً إلى المراحل المختلفة لما بعد الاستقلال، وقد بينت نتائج الدراسة أن النمو الحضري في سكيكدة اتخذ نمطين أساسيين رافقتهما توسعات عشوائية، جاءت كاستجابة لحلول مؤقتة تفرضها ظروف كل مرحلة، وأوضحت أن هذه العشوائيات ليست مجرد انحراف عمراني، بل تمثل مرحلة من مراحل تطور المدينة على مدى أكثر من خمسين سنة، كما كشفت النتائج أن البناء الفردي كان الوسيلة الأبرز للاستحواذ على المكان، حيث اعتمدت الأسر عليه كاستراتيجية رئيسية، وهو سلوك تعزز بفعل العلاقات الأثنية التي شكلت بدورها آلية لتخفيف التوتر وتحقيق قدر من الأمن الجماعي داخل الأحياء العشوائية.

وتبين أن دوافع السكن في هذه العشوائيات تراوحت بين أزمة السكن كعامل بنيوي، وأسباب شخصية مرتبطة بضيق المسكن العائلي وارتفاع الكثافة السكانية التي دفعت بالأبناء المتزوجين إلى البحث عن مساكن مستقلة، وقد جرت عمليتا الحياة والاستحواذ في مواقع بعيدة عن الأنظار، لكنها تقع ضمن النسيج العمراني للمدينة، ما جعلها تفرص وجودها تدريجياً وتشكل قوة اجتماعية ضاغطة داخلها، وأكدت الدراسة بالاعتماد على

الشواهد والمعطيات الميدانية أن ثقافة العشوائيات تجسدت في سلوكيات وأنماط تكيف خاصة، تعززت بالتنشئة الاجتماعية داخل هذه الأحياء، وهو ما أفرز إعادة إنتاج للعشوائيات الحضرية بمختلف أبعادها الإيكولوجية (توهامي وتومي، ٢٠١٩).

دراسة سامية زبوج (٢٠١٩) الموسومة بعنوان "الفقر في المجتمع المراكشي بالمغرب: قراءة تحليلية للأوضاع" سعت إلى تسليط الضوء على ملامح الفقر ومظاهره داخل المجتمع المراكشي، وذلك من خلال استعراض نتائج أهم الدراسات الوطنية ذات الصلة، وتقديم قراءة تحليلية نقدية لها، وقد اعتمدت الباحثة منهجية وصفية تحليلية لفهم طبيعة الظاهرة وإبراز انعكاساتها الاجتماعية، مع محاولة تقييم مدى إمكانية التحكم فيها عبر السياسات والبرامج المعتمدة.

وتبين من نتائج الدراسة أن التحكم في ظاهرة الفقر بالمجتمع المراكشي يظل صعباً بالنظر إلى تعدد مؤثراته وتباينها من منطقة إلى أخرى. كما أن الدراسات الوطنية، رغم تركيزها على الجوانب المادية وغير المادية للفقر، لم تستطع أن تلامس بشكل كاف تعقيدات الواقع الاجتماعي وتفاوت مستويات الاستهلاك الثقافي والمعيشي بين الأفراد والأحياء، وخلصت الدراسة إلى أن انتشار الفقر بدرجات متفاوتة جعل من الضروري إعادة التدقيق في الدراسات المتعلقة به، وإعادة صياغة مقاربات أكثر عمقاً، بما يسهم في مواجهة الظاهرة عبر سياسات مكافحة أكثر نجاعة وفعالية.

دراسة رانيا محمود الكيلاني (٢٠١٨) بعنوان "ثقافة الفقر وانعكاسها على تنامي ظاهرة التطرف في المجتمع المصري: دراسة ميدانية على بعض المناطق العشوائية بالمحافظات" سعت إلى التعرف على مظاهر التطرف والإرهاب داخل المجتمع المصري، والكشف عن الأسباب الكامنة وراء تصاعد أعمال العنف، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال المسح الاجتماعي بالعينة، مستخدمة أداة الاستبيان التي تم تطبيقها على ٣٠٠ من سكان المناطق العشوائية، وقد أتاحت هذه المنهجية إمكانية جمع بيانات كمية وكيفية حول طبيعة الحياة اليومية في هذه المناطق، والضغط الاجتماعي والاقتصادية التي تعاني منها الأسر، وانعكاس ذلك على سلوكياتهم واتجاهاتهم.

وأظهرت نتائج الدراسة أن سكان العشوائيات يعانون من تدنٍ واضح في المستوى التعليمي والاقتصادي، الأمر الذي يدفعهم إلى البحث عن أي وسيلة لتأمين قوت يومهم،

كما كشفت النتائج عن افتقارهم لأبسط مقومات الحياة الكريمة مثل المياه، الصرف الصحي، ومرافق التخلص من النفايات، فضلاً عن اعتمادهم على أساليب غير مشروعة كسرقة الكهرباء لتلبية احتياجاتهم الأساسية (الكيلاني، ٢٠١٨).

دراسة عثمان علي سالم أميمي وليلي محمد إكتيبي (٢٠١٧) بعنوان "ملاحم ثقافة الفقر في المجتمع الليبي: دراسة أمبيريقية" استهدفت الكشف عن أبرز ملاحم ثقافة الفقر من وجهة نظر المبحوثين، بالإضافة إلى التعرف على الفروق بين متوسطات الذكور والإناث على مقياس ثقافة الفقر، ورصد العلاقة بين أبعاد مختلفة مثل إدراك الانحراف الاجتماعي، الاتجاه السلبي نحو الأنثى، الاتسام بالجمود والنمطية، الشعور بالعجز والدونية والتوكل، والتهميش الاجتماعي وبين ثقافة الفقر، وقد أجريت الدراسة على عينة قوامها ١٠٥ مبحوثين من الجنسين، خلال شهر ديسمبر ٢٠١٦، بمنطقة أبو سليم في مدينة طرابلس، مستخدمة أداة الاستبيان لجمع البيانات.

وتوصلت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في بعض الأبعاد، حيث ظهر أن الاتجاه السلبي نحو الأنثى، والاتسام بالجمود والنمطية، والشعور بالدونية والعجز والقدرية أكثر وضوحاً لدى الذكور مقارنة بالإناث، كما أثبتت النتائج وجود علاقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠١ بين ثقافة الفقر وكل من إدراك الانحراف الاجتماعي، والاتجاه السلبي نحو الأنثى، والاتسام بالجمود والنمطية، وكذلك بين ثقافة الفقر والشعور بالعجز والتوكل والدونية (أميمن وإكتيبي، ٢٠١٧).

دراسة حاج قويدر قورين (٢٠١٤) بعنوان "ظاهرة الفقر في المغرب وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية: البطالة والتضخم" وقد تناولت الدراسة الفقر في مراكش من خلال ربطه بمفاهيم عامة مثل التنمية، النفط، التضخم، والبطالة، مع إلقاء الضوء على الآثار السلبية لهذه الظاهرة على النسيج الاجتماعي المحلي، وأكدت أن الفقر لا يقتصر على الحرمان المادي فحسب، بل يشمل أيضاً الحرمان من فرص العيش بحرية وكرامة.

أما من حيث النتائج فقد أظهرت أن هناك تبايناً بين التصريحات الرسمية التي أشارت إلى انخفاض معدل الفقر في مراكش إلى نحو ٥% سنة ٢٠١٢، وبين تقارير الخبراء التي اعتبرت النسبة الحقيقية تتجاوز ٣٥%، مما يعكس وجود فجوة في التقديرات، كما

تبين أن البطالة التي بلغت نسبتها ٩.٣٠% سنة ٢٠١٣، تمثل أحد أبرز العوامل التي تغذي ظاهرة الفقر، إلى جانب التضخم الذي تجاوز ١٠% وفق تقارير صندوق النقد، مما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية للسكان (قورين، ٢٠١٤)

دراسة (2010) Frances Moore Lappe بعنوان "الأساطير السبعة حول العشوائيات والتحديات التي تواجه المناطق غير الحضرية حول العالم" ركزت على تحليل المشكلات المرتبطة بالعشوائيات والصفات الأساسية التي تميزها، وذلك من خلال تناول الأساطير المرتبطة بهذه المناطق مثل الفقر والجوع والخوف وانتشار العنف والتطرف، إضافة إلى مختلف أشكال التدهور الاجتماعي، وقد بينت نتائج الدراسة أن هذه الأساطير تعكس واقعاً حقيقياً، إذ أظهرت الأبحاث والدراسات أن العشوائيات تعد بيئة خصبة لانتشار الفقر والجريمة والتدهور الأخلاقي والاجتماعي، فضلاً عن مظاهر العنف والتطرف، كما أكدت الدراسة أن السياسات الحكومية السائدة تسهم بشكل كبير في اتساع هذه الظاهرة (Lappe, 2010).

دراسة (2008) Gorski بعنوان "اختبار خمس افتراضات جاء بها أوسكار في أطروحة الفقر فيما يخص الطلاب ذوي الدخل المنخفض" سعت إلى التحقق من مدى صحة بعض الافتراضات التي طرحها أوسكار حول ثقافة الفقر. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة، أبرزها أن أبناء الأسر الفقيرة لا يتميزون بأخلاق عمل أضعف أو بدافعية أقل من أبناء الأسر الغنية، رغم ما يشاع عن الفقراء من كسل، فقد أظهرت إحصاءات مركز الأطفال الفقراء أن ٦٠% من الأسر التي شملتها العينة يعمل فيها أحد الوالدين بدوام كامل على مدار السنة. كما أوضحت الدراسة أن انخفاض مشاركة الآباء ذوي الدخل المحدود في الأنشطة المدرسية أو حضورهم إلى المدارس لا يعكس عدم اهتمامهم بالتعليم، بل يعود إلى ضعف إمكانياتهم، حيث يضطر الكثير منهم إلى العمل في وظائف متعددة أو مسائية، وغالباً ما تفتقر وظائفهم إلى إجازات مدفوعة الأجر (Gorski, 2008).

دراسة (2007) Robert Muggah & Anna Alvazzi بعنوان "زيادة العشوائيات تعادل زيادة العنف" ركزت على الكشف عن العلاقة بين اتساع رقعة العشوائيات وتزايد معدلات العنف، وذلك من خلال التطبيق على بعض الدول

الإفريقية، وأظهرت نتائج الدراسة أن دولاً مثل الكاميرون وغانا ونيجيريا تعاني من تفشي المناطق العشوائية نتيجة للفقر والصراعات السياسية، حيث باتت هذه المناطق بيئة خصبة للجريمة المنظمة والعنف، كما أشارت الدراسة إلى اتهامات وجهت إلى أجهزة الشرطة بالتورط في التعاون مع المجرمين داخل العشوائيات من خلال المشاركة في عمليات الإتجار بالأسلحة وتلبية احتياجاتهم، وهو ما ساهم في تأجيج الوضع الأمني، وأكدت النتائج أن غياب العدالة الاجتماعية وتفشي مظاهر عدم المساواة تعد من أبرز العوامل التي تؤدي إلى تصاعد العنف في هذه المجتمعات (Muggah & Alvazzi, 2007).

دراسة "Milanovic. & El- Kogali, 2004" بعنوان "أثر ثقافة الفقر وانخفاض التعليم على ممارسات الإرهاب في الضفة الغربية وقطاع غزة" هدفت إلى بحث العلاقة بين الفقر وضعف التعليم من جهة، وممارسات الإرهاب من جهة أخرى، واعتمدت الدراسة على مقارنة بين عينة مكونة من ٣٥٠ فرداً من مقاتلي حزب الله الذين شاركوا في هجمات ضد إسرائيل وفقدوا حياتهم، وبين بقية سكان لبنان، وذلك من خلال مجموعة متغيرات مستقلة مثل خصائص السكن (عدد الغرف، توفر الصرف الصحي والتدفئة، امتلاك سيارة) ومستوى تعليم الوالدين.

وأظهرت النتائج أن هناك علاقة عكسية بين مستوى الدخل والالتحاق بحزب الله، حيث أن انخفاض الدخل يزيد من احتمالية انخراط الفرد في صفوف التنظيم، كما كشفت النتائج أن انخفاض حضور الفرد للمدرسة الثانوية يمثل عاملاً يزيد من احتمالية أن يكون الفرد عضواً في حزب الله، مما يبرز دور ثقافة الفقر وضعف التعليم كعوامل محفزة لانخراط الشباب في الممارسات الإرهابية (Milanovic. & El- Kogali, 2004).

دراسة (Kratli (2001) بعنوان "اتجاهات ومواقف الفقراء في المجتمعات الرعوية في منطقة توركانا في كينيا، وموروتو وكوتيدو في أوغندا من التعليم "سعت إلى التعرف على المواقف والاتجاهات السائدة تجاه التعليم في البيئات الرعوية الفقيرة، واعتمد الباحث على مجموعة من الأدوات البحثية مثل الملاحظة والمقابلات مع مديري المدارس والمعلمين، إضافة إلى استبيانات محدودة طبقت على بعض التلاميذ في القرى الصغيرة مثل قرية لوكيشيو.

وقد بينت نتائج الدراسة أن أولياء الأمور في هذه المجتمعات لا يرون أن للتعليم الحديث أثراً سلبياً على قيم وممارسات أبنائهم أو على أنماط حياتهم التقليدية، ومع ذلك أظهرت النتائج أن ٩٠% من الأسر تفضل إشراك أبنائهم في أعمال الرعي ومساعدة الأسرة في إدارة القطيع على إرسالهم إلى المدرسة، باعتبار أن التعليم أقل أولوية مقارنة بمتطلبات الحياة اليومية (Kratli, 2001).

دراسة Chao & Williams (2000) بعنوان " دخل الأسرة وأسلوبهم في الأبوة والأمومة يسهم في الصعوبات التي كثيراً ما يعاني أطفالهم منها "سعت إلى اختبار الفرضية التي ترى أن الآباء والأمهات في بيئات الفقر، حيث تقل الموارد المتاحة، يميلون إلى اتباع أنماط تنشئة إما استبدادية أو متساهلة، وأن هذه الأنماط تسهم بشكل مباشر في المشكلات التي يواجهها أطفالهم، بما في ذلك صعوبات التعلم، واعتمد الباحثان على استبيان مكون من ٢٥ سؤالاً قدم إلى عينة من ٣٠٠ من الآباء والأمهات ذوي الدخل المنخفض، بهدف قياس الممارسات التربوية الإيجابية،. أظهرت النتائج أن دخل الأسرة له تأثير محدود نسبياً على نوعية التربية، إذ أن زيادة مقدارها ١٠ دولارات تنعكس إيجابياً بنسبة ٤% فقط على التربية، بينما يتراجع هذا الأثر إلى ٤,١% في حالة انفصال الأبوين حتى مع زيادة مضاعفة في الدخل (Chao & Willms, 2000).

تاسعاً: نتائج الدراسة:

١- ثقافة الفقر في المغرب:

تعد المغرب من بين الدول النامية التي حصلت على استقلالها حديثاً، مما جعل ظاهرة الفقر تتنامى بسرعة، وتظهر انعكاساتها الخطيرة على الفرد والمجتمع من حيث الأوضاع الصحية والمعيشية. فعلى الرغم من ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية واستقرار مخزون سعر الصرف، إلا أن الأوضاع الاجتماعية بلغت درجة كبيرة من التهميش والتدهور، الأمر الذي أسهم في زيادة أعداد الفقراء وانتشار الأحياء الشعبية والعشوائيات، والتي شكلت بيئة خصبة لانتشار الأمراض والأوبئة.

ومع تسارع عملية العولمة شهدت فئات الفقراء تزايداً ملحوظاً في المغرب خلال الفترة الممتدة بين ١٩٦١ - ١٩٧٩م، واستمر هذا التوسع مع بداية الثمانينات نتيجة تناقص الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية ووجود اختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني، كما

ساهمت الأزمة الاقتصادية في منتصف الثمانينات في تفاقم مظاهر الفقر، إذ اتسمت هذه الفترة بتدهور حاد في الاقتصاد الوطني، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي، وتراجع مستوى الاستهلاك الأسري بنسبة ٤.٣%، ونقص مخزون الموارد الإنتاجية بنسبة ١٥.٦%، إلى جانب انخفاض فرص العمل الجديدة بنسبة ٤٥%، وعلى الرغم من تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية، فإنها لم تحقق النتائج المرجوة، بل زادت من حدة الفقر وانتشاره.

وشهدت فترة التسعينات ظهور مظاهر التطرف والإرهاب، التي أثرت بشكل مباشر على ارتفاع الفقر من خلال هجرة سكان الأرياف إلى المدن بحثاً عن الاستقرار والأمان، كما تسببت في إضعاف القاعدة الاجتماعية والاقتصادية نتيجة التدمير والخراب، واتسعت دائرة الفقر لتشمل أعداداً كبيرة من الأفراد الذين كانوا يعيشون حياة كريمة في الريف، ولا سيما أن زيادة أعداد الأسر الفقيرة التي فقدت رب الأسرة أو الأب أدت إلى ارتفاع نسبة المشردين من جميع الأعمار.

وقد أخذت مسألة الفقر بعداً مهماً في المغرب في أعقاب الأزمة متعددة الأبعاد، بحيث كان لها أثراً سلبياً ومباشراً على عوائد العائلات المغربية والعمل، وقد انخفضت نسبة الشخص من الناتج الداخلي الخام من ٢٥٠٠ دولار عام ١٩٩٠م، إلى ١٧٨٥ دولار في عام ٢٠٠٠م مع انخفاض بالدينار وصلت إلى ١٣% بين ١٩٠٠-١٩٩٥م، وارتفاع قدره ٨% بين ١٩٩٥-٢٠٠٠م أي حدث انخفاض قدره حوالي ٤% سنوياً (التقرير الأول حول أهداف التنمية للألفية الخاص بمراكش بالمغرب: الأمم المتحدة، ٢٠٠٤، ١٢).

وأصبح ٢٠ مليون مغربي يعيشون تحت مستوى الفقر عام ٢٠٠٢م، وأصبح عدد الذين لم يجدوا عمل ٢,٥ مليون فرد عام ٢٠٠٠م إلى ٣ مليون فرد مع بداية عام ٢٠٠٢م، وعرفت الأجور الحقيقية في كافة القطاعات تدهور بنسبة ٣٦% منذ بداية التسعينات، وصنفت المغرب حسب التقرير العالمي حول التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢م في المرتبة ١٠٧، بينما احتلت المرتبة ١٠٠ عام ١٩٩٩م، كما تضاعفت الفوارق الاجتماعية، حيث إن الخمس الخامس في المجتمع أصبح يستحوذ على ما يقارب ٥٠% من المداخل بينما بتحصيل الخمس الأول على أقل من ٨% من المداخل والباقي موزع على الطبقة الوسطى (بوساق، ٢٠٠٥، ١٠١).

أشارت تحقيقات وزارة التضامن الوطني عام ٢٠٠٠م إلى أن الفئات الأكثر عرضة للفقير في المغرب تتضمن صغار المزارعين والمربين الذين ينتجون للزراعة والاستهلاك الذاتي، والعمال الموسميّين والعاطلين عن العمل، والأسر التي تتولى المرأة مسؤوليتها، والنازحين من الريف إلى المدن، وضحايا الإرهاب الذين لم تُسوى أوضاعهم، بالإضافة إلى المعوقين والمسنين والأفراد الذين يفتقرون إلى مصدر رزق ثابت، والعائلات التي لا تمتلك دخلاً كافياً أو يكون دخلها زهيداً.

وأظهرت المؤشرات الاجتماعية لعام ٢٠٠٥ استمرار التوترات الاجتماعية في المجتمع، والتي تجلت في المطالبة بزيادة الأجور وتحسين ظروف المعيشة، كما بلغ معدل البطالة نحو ١٦% نتيجة تسريح العمال بعد حل مجموعة من المؤسسات العمومية، إضافة إلى نقص الاستثمارات الجديدة، وعلى الرغم من توسع تدخل الدولة عبر الشبكة الاجتماعية بهدف دعم الفئات المحرومة، إلا أن الفقر ظل يزداد حدة ويشكل ضغطاً مستمراً على المجتمع (قوطيش، ٢٠١٨، ٨١).

٢- العوامل التي أدت إلى انتشار الفقر في المغرب:

العوامل المباشرة لثقافة الفقر:

العوائق الاقتصادية وفشل برامج الإصلاحات الهيكلية:

تشكل المديونية عبئاً ضخماً، إذ كانت الديون الإجمالية تقدر بنحو ٣٠ مليار دولار ، بنسبة ٦٥% من الناتج الداخلي، وكانت هذه النسبة تقدر بنحو ٤٧% من قيمة الصادرات عام ١٩٨٨م، والالتزام بتشديد المديونية جعل المغرب تستهلك الموارد المالية مما أدى إلى عرقلة في النمو وتوفير مناصب شغل، مما انعكس سلباً على وضعية الفقراء.

شهدت المغرب في أواخر الثمانينات سلسلة من التغيرات الهيكلية والإصلاحات الاقتصادية التي هدفت إلى تحسين استغلال الموارد ومواجهة تحديات العولمة، غير أن هذه الإصلاحات كان لها آثار سلبية كبيرة على الشرائح الفقيرة، حيث تقلصت مداخيلهم بشكل ملحوظ نتيجة تسريح نحو ٤٠٠ ألف عامل وتدهور ظروفهم المعيشية العامة، كما أسهم إلغاء المساعدات الخاصة، ودعم المواد الغذائية، ودعم أسعار الحبوب، وتقليص نفقات الدولة الاجتماعية في زيادة حدة الفقر ومنع هذه الفئات من الاستفادة من الخدمات

الاجتماعية والصحية، مما أدى إلى تفاقم معاناتهم الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير (زمران ، والجودي، ، ٢٠١٩، ٧٥٨) .

ووصلت نسبة البطالة في فترة ١٩٩٠ حوالي ٣٠% ، ونسبة التشغيل السلي حوالى ٤٠% ، نتيجة ضعف معدلات النمو الاقتصادي وتراجعها وخاصة في فترة ١٩٩٥م، بالإضافة إلى الصدمات الخارجية التي تعرضت لها المغرب والدول النامية في أوائل الثمانينات، ومن بين هذه العوامل الخارجية ارتفاع أسعار الفوائد الحقيقية الدولية، انخفاض قيمة الدولار، ركود النمو الاقتصادي، وضعف نمو التجارة العالمية (قجة، ٢٠٠٨، ١٧٥) .

وبناء على ذلك فإن العامل الرئيسي وراء ضعف معدلات النمو الاقتصادي وتراجعها في المغرب بصفة عامة، يرجع إلى الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد المغربي، وتتمثل الأسباب الهيكلية للفقر في المغرب في عدة عوامل متشابكة، أبرزها التحولات الاقتصادية الناجمة عن الطموحات والحاجات الجديدة التي شجعتها سياسات الانفتاح الاقتصادي وتعميم التكنولوجيا، مما زاد من تفاوت الدخل وأسهم في تفاقم الفقر بين الشرائح الضعيفة، كما لعب الصراع السياسي الداخلي عام ١٩٩٢ دوراً بالغ الأثر في تعميق الفقر وانتشاره، إذ أدى إلى خلق حالة من اليأس والحرمان وسط السكان، وقد أفرزت هذه الأزمة ظهور ظاهرة الإرهاب التي روعت المواطنين وأدت إلى انتشار الاضطرابات الاجتماعية، وانعكست على الشباب بظهور أفات اجتماعية، وزيادة حالات خرق القانون، كما أسفر هذا الصراع عن وفاة أكثر من ١٥٠ ألف شخص، واختفاء آلاف المواطنين، وفقدان مصادر الرزق، وهو ما ساهم في ارتفاع معدلات الفقر، وتراجع النمو الاقتصادي، وظهور فئات مدنية في حالة هشاشة كبيرة ومطلقة (مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لعام ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ١٢٩-١٣٠) .

تتعدد الأسباب الاقتصادية التي ساهمت في انتشار ثقافة العنف والفقر في المغرب، من أبرزها نقص التشغيل أو ارتفاع معدلات البطالة، إذ يؤدي ارتفاع البطالة إلى زيادة أعداد الفقراء ويعكس حالة الاختلال في سوق العمل، وقد ساهمت سياسات الخصخصة وبرامج الإصلاح الاقتصادي في تفاقم هذه المشكلة نتيجة انخفاض الطلب الكلي على العمالة وعجز القطاع الخاص عن استيعاب الطلب المتزايد على فرص الشغل، كما يعد

سوء توزيع الدخل واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء عاملاً أساسياً آخر، إذ يتأثر التفاوت في الدخل بعدة عوامل، من بينها عدم المساواة في توزيع الأصول المالية بين السكان، ما يحد من قدرة الفقراء على الحصول على الائتمان، ويمنعهم من الاستثمار في أصول إنتاجية أو بدء أعمال تجارية صغيرة توفر لهم دخلاً مستقلاً، كما يساهم عدم كفاية التحويلات الصافية للفقراء في تعزيز الطبقة، إذ يتم إثراء فئة على حساب الفئات الأخرى، مما يقيد الفقراء في دائرة الحرمان والتخلف ويحد من فرصهم في تحسين مستوى معيشتهم (احمد، ٢٠١٠، ٢٨٤).

تشكل الأسباب الاجتماعية عاملاً رئيسياً في انتشار الفقر في المغرب، ويأتي على رأسها النمو السكاني المتزايد، الذي يضع ضغطاً كبيراً على الموارد المتاحة والبيئة، ويؤثر سلباً على نوعية الحياة، خاصة إذا كانت الزيادة السكانية محصورة في الفئات الفقيرة دون زيادة مقابلة في مداخلها، كما يسهم انخفاض حجم الخدمات الأساسية المقدمة لأفراد المجتمع، مثل التعليم والتكوين والظروف الصحية الملائمة، في تفاقم هذه المشكلة، فالمستوى الدراسي المتدني وارتفاع نسبة الأميين يقيد قدرة الأفراد على ممارسة الأنشطة الاقتصادية المنتجة، فيما يحد نقص التكوين من اكتساب المهارات التي يمكن أن ترفع من الدخل وتحسن مستوى المعيشة، بالإضافة إلى ذلك، تؤدي الأمراض وعدم توفير مراكز وآليات الرعاية الصحية المناسبة إلى تدهور الأوضاع المعيشية والصحية للفقراء، نظراً لعجزهم عن تغطية تكاليف العلاج، مما يعمق دائرة الفقر الاجتماعي (قورين، ٢٠١٤، ١٩).

لعب اللامساواة دوراً حاسماً في تفاقم آثار الفقر في المجتمع المغربي، حيث تعمل على تضخيم الآثار السلبية لسياسات السوق وسياسات النمو الاقتصادي، مما يعيق جهود الحد من الفقر. وتصبح اللامساواة مشكلة ذات خصوصية في هذا السياق، إذ تؤدي إلى ضعف الأسواق الرأسمالية، وتحد من قدرة الفقراء الذين يفتقدون للضمانات الكافية على الحصول على التمويل اللازم لبدء مشاريع صغيرة، ونتيجة لذلك تصبح فرصهم في تحسين أوضاعهم الاقتصادية محدودة، مما يعمق الفجوة بين الأغنياء والفقراء ويكرس دائرة الحرمان الاقتصادي والاجتماعي.

أبعاد الفقر في المغرب:

للفقر أبعاد متعددة ومتداخلة، منها فقر الدخل واعتلال الصحة والأمية والجهل، وعدم كفاية التعليم، وانعدام القدرة والاستبعاد الاجتماعي، والفقر على أساس نوع الجنس. يتضح أن الدخل هو الطريقة الشائعة لقياس الفقر، فالفقراء المحرومون من الخدمات والموارد والفرص والمال، وصحة الأفراد وتعليمهم ودرجة الاندماج الاجتماعي جميعها عوامل تساعد على انتشار الفقر، والخلاص منه يتوقف على تحسين القدرات الشخصية والوصول إلى مختلف أليات الدعم، وعلى الجانب الوطني يتم استيعاب الفقر في جوانبه المادية وبعض الجوانب غير المادية.

١ - الأنماط السلوكية لثقافة الفقر في المجتمع المغربي:

يلقي الفقر بظلاله على مجموعة واسعة من القضايا الاجتماعية التي تخلخل وتهز كيان المجتمع في المغرب، إذ يسهم بشكل مباشر في ارتفاع معدلات التسرب المدرسي، وارتفاع معدل الجريمة، وانتشار الهجرة غير الشرعية، فضلاً عن تفشي الأمية والجهل، وزيادة حالات التفكك الأسري، ويعكس ذلك أن الفقر ليس مجرد قضية اقتصادية، بل يمثل عاملاً مؤثراً في بنية المجتمع الاجتماعية والثقافية، ويزيد من هشاشة الأطر الأسرية والمجتمعية، ويحد من قدرة الأفراد على المشاركة الفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

زيادة معدل الجريمة:

تظهر الدراسات أن العلاقة بين الفقر والجريمة في المجتمع المغربي هي علاقة طردية، حيث يزداد معدل الجريمة المنظمة وغير المنظمة كلما اشتدت حدة الفقر، ويترتب على ذلك استغلال الأفراد في أعمال غير قانونية تمس بالملكات وتخرق القانون. وقد أشارت التقارير الصادرة عن الجهات الأمنية في عام ٢٠١٣م إلى ارتفاع عدد القضايا الإجرامية إلى ٤٣,٧٦٢ قضية خلال النصف الأول من العام، مقارنة بـ ٣٧,٦٧٠ قضية خلال نفس الفترة من العام السابق، ما يمثل زيادة بحوالي ١٥% مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠١٢م، ويعكس هذا الارتفاع التأثير المباشر للفقر على انتشار مظاهر الجريمة وانعدام الأمن في المجتمع (تقرير التنمية البشرية، ٢٠١١، الصادر عن الأمم المتحدة).

تظهر الإحصاءات أن أكثر القضايا الإجرامية انتشاراً في المجتمع المغربي تتعلق بالمساس بالأفراد، تليها القضايا المرتبطة بالمساس بالمتكاثات، ثم القضايا المرتبطة بانتهاك القوانين الخاصة، وتشمل الجريمة المنظمة التي تنتشر في المجتمع تهريب المخدرات والأسلحة، والهجرة غير الشرعية، وتزوير السيارات، وجرائم اقتصادية تمس بالوطن. ويمكن القول إن الفقر يعد من العوامل الرئيسية التي تسهم في زيادة معدلات الجريمة في المجتمع، لا سيما في ظل غياب التنمية الحقيقية وغياب الفضاءات العلمية والثقافية والترفيهية التي تستوعب طاقات الشباب وتوجهها نحو مسارات إيجابية.

التسرب المدرسي وعمل الأطفال:

أكدت الإحصائيات التي قامت بها المنظمة العالمية للطفولة في السداسي عام ٢٠١٢م عقب دراسة ظاهرة عمالة الأطفال في العالم أشارت انه يوجد ١٤ مليون طفل عامل في المنطقة العربية تحتل المغرب الصدارة، ثم تأتي المغرب في مقدمة هذه الدول، حيث يقدر عدد الأطفال المغربيين الذين يعملون ١,٨ مليون طفل، بينهم ١,٥ مليون تتراوح أعمارهم بين ٦-١٣ سنة من ضمنهم ٦٠% من الإناث، ٣٠% لا تتعدى سنهم ١٥ سنة، و ٤١% أيتام فقدوا الأب أو الأم أو الاثنين معاً، فيما يعيش ١١% منهم في المناطق الريفية.

وأكدت هذه الدراسة ان الأطفال العاملين على نحو غير شرعي باعتبار ان المسألة محظورة في مجموعة المعاهدات الدولية سارية المفعول هم في أغلب الحالات أبناء الأمهات ذوات مستوى تعليمي منخفض أو لم يتلقين تعليماً على الإطلاق، وأنهم يعملون إلى الترك وضمن ٢٠% الأكثر فقراً مع الإشارة إلى المعلومات التي تضمنها تقرير اليونيسيف عن حالة الأطفال المزرية في المغرب ومفعول الظاهرة، التي ولدت مشاهد اخطر في صورة التسرب المدرسي والانحراف الاجتماعي وما نجم عنهما من ظواهر أكثر ضرراً وأشد خطورة على غرار ما يعرف تجاوزاً بأطفال الشوارع ، فالطفل الذي خرج من المدرسة أو لم يلتحق بها لا مكان له سوى العمل أو الشارع وما يترتب عنهما من مخاطر تربوية واجتماعية.

وهذه الدراسة قسمت ذاتها منظومة تشغيل الأطفال في المنطقة العربية إلى اربع مجموعات ، ووضعت المغرب في المجموعة الرابعة التي تضم إلى جانبها كل من

جيبوتي، الصومال، السودان، العراق، فلسطين التي مرت بظروف استثنائية، في حين ربطت ظاهرة تشغيل الأطفال بتقديرات منظمة اليونسكو التي تحدثت عن ٨ ملايين طفل في سن الالتحاق بالمرحلة الأولى للتعليم ظلوا خارج المدارس من بينهم ٧٠٠ ألف طفل جزائري (قورين، ٢٠١٤، ٢٠).

وعلى الرغم من مجانية التعليم الأساسي فالفقر دوره إذ يقترن التعليم بمصروفات مباشرة أو غير مباشرة بالإضافة إلى محدودية العائد الاقتصادي، بالإضافة إلى عما يقتضيه استكمال التعليم الأساسي من كفاح الفتيان والفتيات لإعالة أسرهم والوفاء بحاجياتها في مقابل نيل شهادات يصعب ترجمتها إلى قيمة اقتصادية واجتماعية، كما لا تزيد نسبة التحاق الشباب بالمرحلة الثانية للدراسة عن ٤٠% من الشريحة العمرية ١٢-١٨ سنة، وما يقرب من ٩٠% من الطلاب يبلغون الصف الخامس من المرحلة الأولى، ولكن عدد الذين يستكملون إلى المرحلة الثانية تقل اذ لا يزيد عن ثلاث طلاب بين كل ثلاثة طلاب في المغرب، وإذا كانت معدلات الرسوب في المستوى الثاني مرتفعة، فهي ما زالت اقل لدى الإناث ٣٢% من الذكور مقابل ٢٣% لدى الإناث.

كما كشفت مديرة التوجيه المدرسي ان المغرب سجلت في الفترات القليلة الماضية ٦٠٠ ألف حالة تسرب مدرسي، أي ما يعادل ٣٠% من نسبة الأطفال المتدربين وهي نسبة أرجعها المتخصصون إلى عوامل متعددة كالفقر وعدم مقدرة الكثير من الأسر على إعالة أبنائها، وهي نسبة مرتفعة جداً وفي زيادة مستمرة من سنة لأخرى.

انحراف وتشرد الأطفال:

صدرت دراسة حديثة أجراها مخبر الوقاية التابع لجامعة المغرب، وتم الإعلان عن نتائجها خلال مؤتمر "الأسرة والتربية بين التواصل والقطيعة"، كشفت الدراسة عن تراجع القيم الاجتماعية والأخلاقية التي كانت سائدة في الأسرة والمجتمع المغربي، نتيجة تخلي بعض الأطراف عن أداء مهامها في التربية والتوجيه، خاصة الأسرة، وأرجعت الدراسة السبب الأساسي لهذا التراجع إلى الفقر الذي تعيشه الأسر، والذي أثر مباشرة على انحراف وتشرد الأطفال، وأظهرت النتائج أن ٨٥% من أسباب انحراف الأطفال تعود إلى التفكك الأسري والفقر والحرمان، كما أظهرت الإحصائيات الصادرة عن الإدارة العامة للدفاع الاجتماعي زيادة حجم الجناح المرتبطة بتعرض الأطفال في الشوارع لانتهاك

القانون، حيث كانت أكثر الجنح شيوعاً: السرقة بنسبة ٥٥%، والتعرض للتشرد والانحراف بنسبة ١٧%، والتسول بنسبة ١٤%، والعنف بنسبة ٥.٥%، والجنوح بنسبة ٣.٠% وبناء على ذلك، يمكن التأكيد على أن الفقر يؤدي إلى نتائج خطيرة وله تأثير مباشر وكبير على المجتمع المغربي.

الهجرة غير الشرعية وهجرة الأدمغة:

عرف المجتمع في المغرب المهاجرين السريين باسم "الحراقة"، وكان هذا المصطلح في العقود الماضية يطلق على ركاب القطارات والحافلات العمومية الذين يتهربون من دفع ثمن رحلاتهم، إلا أنه منذ بداية ظاهرة "الحراقة" في التسعينات، أصبح يستخدم خصيصاً للإشارة إلى المهاجرين السريين أو غير الشرعيين، ومنذ ذلك الحين أصبح هذا الوصف متداولاً على نطاق واسع في المجتمع المراكشي، حتى بين وسائل الإعلام المحلية والقوى السياسية (تقرير صندوق النقد الدولي للسداسي الأول من سنة ٢٠١٣).

ظهرت ظاهرة "الحراقة" في بداية التسعينات، بالتزامن مع تفاقم الأزمة الاقتصادية في المغرب، حيث ازدادت معدلات الفقر والبطالة، خاصة بين فئة الشباب، وقد أصبح الكثير من الشباب يرون في أوروبا ملاذاً وحلاً سحرياً لمشاكلهم المعيشية، إلا أن صعوبة الحصول على التأشيرات بسبب التضييق الأوروبي على الهجرة دفعتهم إلى اللجوء إلى محاولات الهجرة السرية، ما أصبح يعرف بـ "قوارب الموت"، ويرى الباحث ناصر جابي أن هذه الظاهرة تعكس فشلاً واضحاً في اندماج الشباب المراكشي في مجتمعه، نتيجة الفقر والبطالة المرتفعة، إلى جانب الظروف الثقافية والاجتماعية المحيطة بهم، ويعد من اللافت أن هذه الظاهرة شهدت انتشاراً كبيراً رغم كون مراكش بلد بترولي، حيث ارتفعت احتياطاته من العملات الصعبة إلى أكثر من ٢٠٠ مليار دولار مؤخراً).

(<http://hespress.com/permalink\84351.html>)

التدهور الصحي للسكان وانتشار الأمراض الخبيثة والمزمنة:

على الرغم من أن المغرب تخصص حوالي ٤,٣% من إجمالي الإنتاج الداخلي الخام ما يعادل بين ٥,٢، و ٦,٣ مليار دولار خلال السنوات الأخيرة، وخصص لها قانون مالية ٢٠١٣م ما يعادل ٨,٣ مليار دولار، إلا أنها تمتلك أفضل منظومة صحية في الوطن العربي، هذا ينعكس مباشرة على الطبقة الفقيرة من المجتمع التي أصبحت تعاني اشد

المعاناة من مختلف الأمراض المزمنة والعادية التي تعتبر مكلف من ناحية العلاج مما يزيد الفقراء فقراً، وبما ان إحصائيات صندوق النقد الدولي تشير إلى ان ما يفوق ٥٠% من الشعب المغربي فقير، والجدير بالذكر ان معدل انتشار الأمراض في وسط الفقراء والزائر للمستشفيات المغربية مرتفعة، كما تشير الإحصائيات ان أكثر أنواع الأمراض المزمنة وبالأخص المنتشرة بين فئة الفقراء هي ارتفاع ضغط الشرايين الذي يحتل المرتبة الأولى بنسبة ٤٨% ، ثم مرض السكري بنسبة ١٥%، وسجل التحقيق الذي خص ٣٠ ألف أسرة موزعة عبر التراب الوطني تفشي هذه الأمراض لدى المرأة أكثر من الرجال بنسبة ٧% مقابل ٤,٩% لدى النساء.

أما عن الأمراض الخبيثة بين الفقراء فيحتل مرض السرطان المرتبة الأولى ، حيث يتم تسجيل سنوياً أكثر من ٣٠٠ ألف حالة جديدة أي ما يقارب ٩٠% من الأسر المعوزة، ويعتبر اغلب المختصين ان السبب الأساسي في انتشار هذه الأمراض هو الفقر الذي تعيشه الأسر المغربية والذي ينتج عن القلق المستمر الذي يسبب مرض الضغط الشرياني ومرض السكر وسوء التغذية الذي يسبب الأمراض الأخرى وعلى رأسها مرض السرطان (قورين، ٢٠١٤، ٢٣).

تغيب الحكم الرشيد في إدارة توزيع الموارد:

واجه الفقراء والمحرومون في العديد من البلدان النامية صعوبات كبيرة في الحصول على الخدمات العامة بسرعة وكفاءة، وذلك نتيجة ضعف الإدارة وغياب الأطر التنظيمية الفعالة، بالإضافة إلى نقص الحوافز الملائمة للأداء وضعف آليات المساءلة والاستجابة لمتطلبات المستفيدين، بمن فيهم الفقراء، إن سوء التصميم التنظيمي يؤدي إلى انخفاض الكفاءة وظهور الفساد، والذي يلحق الأضرار الأكبر بالفقراء عادة، فالفاسد يفرض أعباء اقتصادية باهظة، ويقوض فرص العمل، ويضعف إمكانيات الحكومات في الحد من الفقر، كما يؤدي إلى تحييز الإنفاق العام بعيداً عن الخدمات ذات الأهمية الاجتماعية وتحويل الموارد بعيداً عن استثمارات البنية التحتية الضرورية للفقراء، مثل المدارس والعيادات الصحية، ويتيح فرصاً أكبر للابتزاز والرشاوى، مما يقلل من جودة الخدمات العامة.

وقد شهدت المغرب رواجاً واسعاً للفساد بمختلف أنواعه خلال سنوات الإصلاح وما بعدها، ما زاد من تفاقم الأزمة لدى الفقراء والطبقة المتوسطة، حيث سعت الدولة جاهدة لتقليل هذه الظاهرة بوسائل متعددة لإعادة النظام واحترام القانون، إذ أن غياب القانون أو ضعف تطبيقه يفاقم الفقر، وحتى في حال تطبيق النظام القانوني بشكل جيد، يظل الفقراء يواجهون قيوداً عند استخدامه والاستفادة منه.

تصنف المغرب من بين بلدان المنطقة التي يكون فيها الفعل العمومي الأقل فاعلية نتيجة الفساد الإداري والرشوة، وهى عوامل تزيد من حدة الفقر نظراً لان غياب القانون أو عدم تطبيقه يؤدي إلى مصادرة حقوق الفقراء والمحرومين في المجتمع المغربي.

عدم المساواة بين الجنسين:

لقد تزايد عدد الأسر التي تعولها النساء في المجتمع المغربي نتيجة الحروب الاستعمارية، والحروب الأهلية التي شهدتها المغرب خلال السنوات والعهد السابقة، ومع ذلك نجد تهميش للعنصر النسائي في مختلف البرامج التنموية المعدة لمحاربة الفقر في صفوف السكان، علاوة على المظالم التي تقع في صفوفهن نتيجة الطلاق التعسفي الذي لا يضمن لهن أدنى الحقوق في العيش الكريم ، الأمر الذي أدى إلى أن النساء أصبحت أكثر فقراً من الرجال في المجتمع المغربي (الزين وناصر، ٢٠٠٧، ٤١٠-٤١١).

٢- بعض الأنماط السلوكية الأخرى للفقراء في المغرب:

الجلوس امام المدارس اثناء تواجد اليوم الدراسي:

يقوم الكثير من السيدات بانتظار أبناءهن أمام أبواب المدرسة وما يقومون به خاصة من الأحياء الشعبية وتمضية وقت فراغ. والبحث عن حجة للخروج من المنزل وادعاء البعض مثل الخوف من الطريق أو وهمي مثل الخوف من الخطف والسرقة فالأبناء يعودون من المدرسة في جماعات من الاخوات أو الأقارب أو الجيران ويمشون في طرق وسط أحيائهم الشعبية المعروفين فيها ولو حدث أي مكروه سيجدون الأهالي معهم ينفذونهم فلا داعي للخوف المبالغ فيه بالنسبة للأمهات. بل وبعض الأمهات تخشي من أزواجهن أن يتهمنهن بالتقصير لو حدث أي إصابة لابنه أو بنته علي الرغم من أن الأبناء يلهون في الطريق أو في المدرسة وحدث إصابات أمر وارد.

المشكلة الأكبر هو تزامهم أمام البوابة لاستقبال أطفالهن من المدرسة ما يسبب في حالة من التكدر والتزام ويسهل الاحتكاكات والمشاكل ونقل العدوي وبعض الأطفال يتزامون للخروج ما يجعلهم يتدافعون، علما بان هذا السلوك يتسم بالمبالغة في الخوف علي الأبناء وينقل لهم حالة الخوف من المجتمع المحيط ويتسبب في حالات اضطراب نفسي للطفل. وما تقوم به بعض السيدات نوع من أنواع الفراغ والتقليد الجمعي دون النظر لمصلحة الأبناء.

والتفكير في الخطف والسرقة لا يبرر سلوكهن في الانتظار أمام أبواب المدرسة أو التزام لاستلام أبنائهن من باب المدرسة فهذا ينعكس علي الأطفال ويورث فيهم سلوكيات خاطئة وكل هذا لا يؤثر علي الناحية العملية ولكن علي سلوك الفرد في المجتمع..

ولم يتوقف الامر عند الوقوف اما المدارس بل تطور للدخول للفصل الدراسي وحجز المقعد الخاص بالابناء والتكالب عليه والدخول في صدام مع الامهات الاخريات وكثيرا ما يتحول الامر الى مشاجرات نتيجة الخلافات بين الاطفال داخل المدرسة ونقل كل طفل ما يحدث بينه وبين زملاؤه الى امه وتتشاجر الامهات خارج المدرسة، بالاضافة الى ان بعض الامهات يقومن ببيع بعض السلع امام المدرسة للاطفال وبيع الملابس بالقسط للنساء الجالسات امام المدرسة ويكون الضامن في الاقساط هو الطفل بمعرفة اسمه بالكامل والفصل الدراسي له حتى تتمكن صاحبة الاقساط من الوصول للام في حالة عدم السداد.

كل ذلك يكون له تاثير سلبي على النمط السلوكي للطفل فينتج عنه طفل لا يلتزم بالنظام وليس لديه قدره على تكوين علاقات اجتماعيه بشكل فردى ويكون كثير الشكوى خائف.

الإدمان:

عرفت منظمة الصحة العالمية إدمان المخدرات بأنه " حالة تسمح دورية او مزمنة نتيجة الاستخدام المتكرر لعقار يتسم بالرغبة قهرية تدفع الشخص إلى الاستمرار في تعاطي العقار والحصول عليه بأي وسيلة، والميل إلى زيادة الجرعة المعطاة من العقار، واعتماد نفسي وجسمي على آثار العقار، وتأثير ضار بالفرد والمجتمع، كما أن منظمة الصحة العالمية وضعت تعريفا للإدمان بأنه " حالة نفسية وجسمية تنتج من تفاعل العقار في

جسم الكائن الحي، وتتسم باستجابات وأنماط سلوكية متباينة تشمل الرغبة الملحة في تعاطي العقار بصورة دورية للشعور بآثاره النفسية، وتجنب متاعب الاقتلاع عنه، وقد يصبح الاعتماد نوع من التحمل أو لا يصاحبه، وبذلك فإن الفرد المدمن هو الفرد الذي يتصف بهذه الصفات (الفالح، ٢٠١٧، ٢٥).

تعد ظاهرة تعاطي المخدرات من الظواهر التي تهدد الأفراد والمجتمع ، وقد تغلغلت هذه الظاهرة في جميع أقطار العالم مع تباين درجة انتشارها وخورتها من مجتمع إلى آخر، وتظهر خطورة المخدرات فيما تحدثه من أضرار دينية ونفسية، وصحية، واقتصادية، ومن جانب آخر تتسبب المخدرات في أضرار دينية، إذ يعتبر تعاطيها مخالفة لتعاليم الشرع الحنيف، وفي تعاطيها اعتداء على الضرورات الخمس التي حرصت الشريعة الإسلامية على الحفاظ عليها وهي الدين، والعقل والنفس، والمال والعرض.

كما تسبب المخدرات العديد من الأضرار الصحية والتي منها اضطراب في عمليات الذاكرة والإدراك، اضطراب الوظائف العقلية ، واختلال التفكير ، واضطرابات الشخصية المتعددة، واختلال الوظائف الحسية ، واضطراب سرطانات الجهاز التنفسي ، والغدد ، بالإضافة إلى أمراض الكلى والكبد ، ومن جانب آخر يؤدي الإدمان على المخدرات إلى التفكك الأسري وانحلال القيم والمعايير لدى المدمنين، وانتشار الانحراف والجريمة بين مجتمع المدمنين.

لا توجد أسرة تعيسة أكثر من الأسرة التي في بيتها مدمن، فالأسرة التي يعاني أحد أعضائها من أي مرض عضوي حتى لو كان فشل كلوي أو سرطان، فإنها تعيش في أمان عن الأسرة التي بها عضو مدمن، وتتفاوت الأخطار إذ كان المدمن أعزياً أو متزوجاً أو متزوجاً ويعول، وإذا كان المدمن له علاقات اجتماعية أو لا،

وفقد المدمن الاتصال بينه وبين أسرته، فلا يهتم بهموم الأسرة، ولا يفرح لأفراحها المدمن يسير في طريق الانتحار بخطوات واسعة، كم يكون حزن والديه وأخوته عليه إذ يندبونه يوماً فيوماً حتى يقضى نحبه، هذا إذا كان المدمن هو الابن، أما إذا كان المدمن هو الزوج والأب فحتماً لن يحطم نفسه بل سيحطم من حوله أيضاً، فهو يقدم القدوة في أسوأ صورها، وتهتز معه معايير الأبوة، وتتهار الصورة الحلوة للأبوة أمام الأبناء المساكين، أما الزوجة التي تحتل فوق طاقتها وتتعرض للأذى المعنوي والبدني

من زوجها المدمن الذي يبحث عن المخدر بجنون، وعند تدخل أحد الأقرباء أو الأصدقاء ليهون على الزوجة معاناتها فقد يحدث ارتباط عاطفي بينهما، وتزداد الطينة بله، ويضيع الأبناء بين أب مدمن يدمرهم وأم

وينعكس الإدمان بثلاث جوانب أساسية هي:

تأثير التعاطي على الموارد المالية للأسرة:

الشخص المدمن غالباً ما يعتمد في مصاريف معيشته على أفراد الأسرة الآخرين، فالإدمان يؤدي لتبذير الموارد المالية على المخدرات بدلاً من أن تصرف على الكثير من الأمور الهامة في حياة الأسرة من مثل اللوازم الدراسية للأطفال أو على الأمور المنزلية الأخرى، بالإضافة لتحول الشخص المدمن من منتج إلى مستهلك يشكل عالة على الأسرة.

تأثير المخدرات على الصحة البدنية لأفراد الأسرة: قد يؤدي الإدمان على المخدرات أو الكحوليات إلى جعلها أولوية من قبل الشخص المدمن على أشياء أهم كالغذاء والدواء الذي قد يحتاجه أفراد الأسرة لصحتهم البدنية، وتأثير المخدرات على الصحة النفسية لأفراد الأسرة: لا يمكن لأجواء التوتر المنزلي الناتجة من سلوك الشخص المتعاطي للمخدرات إلا وأن تنعكس على الصحة النفسية ما قد يسبب المعاناة من الإرهاق والتوتر الدائم والخوف والتسبب بالعزلة وغيرها من المشاكل النفسية والاجتماعية.

الفقر والتسرب من التعليم:

يعتبر الفقر من أهم الأسباب للتسرب من التعليم لما تواجهه الاسره من ضغوط مادية ومشاكل اجتماعية بين افراد الاسره ويتاثر بذلك الاطفال داخل الاسره ويفقدو الكثير من التواصل الايجابي مع الام والاب نظرا لقلة الوعي لدى الطرفين ولانشغالهما بمتطلبات الحياه مما يجعل الاطفال عرضه للمستوى المتدنى فى الدراسه ويواجهون مشاكل داخل المدرسه بداية من تحصيل الدروس والفهم والبنية المناسبه للدراسه مروراً بالمجموعات والدروس الاجباريه مما يجعل الكثير منهم يلتحق بالعمل اثناء العام الدراسى او خلال الاجازات مما يؤثر على سلوكهم نظرا لاحتكاكهم بمن هم اكبر منهم فى المرحله العمريه مجموعه العمال والصناعيه ويؤثر ذلك فى افكارهم وسلوكهم واكتسابهم لثقافة وافكار لا تتناسب مع المرحله العمريه التى هم عليها وينعكس لك ايضا على سلوكهم داخل الاسره

وعلاقتهم بالآب والام بعد ان يشعرو ان اصبح لديهم القدره على كسب المال وعدم تحمل الاب مسؤوليتهم مما يترتب عليه فجوه اجتماعيه بين الابناء والاباء.

الفقر والوعي الدينى:

يحتل الدين مكانة بارزة وأهمية قصوى في تفكير ووجدان البشر، سواء كانوا أفراداً أو جماعات، إذ لا توجد عاطفة أقوى تأثيراً في نفوس الناس من العاطفة الدينية، فالدين ينظم العلاقات بين الإنسان وخالقه، وبين البشر بعضهم البعض، ويزود الفرد بنسق متكامل من القيم والمبادئ والمعايير الاجتماعية التي تسهم في تكيفه مع محيطه، ويلاحظ أن سلوك الإنسان لا يختل بسبب وجود هذه القيم والمعايير الأخلاقية، بل يختل حينما يبتعد الفرد عنها وعن فطرته التي خلقه الله عليها، إذ تؤثر هذه الفطرة تأثيراً بالغاً على صحته النفسية ورضاه وسعادته وقدرته على التكيف مع المجتمع والحياة.

إن التوافق النفسي والاجتماعي يعد غاية لكل إنسان طبيعي، فالفرد لكي يعيش في المجتمع ويتكيف مع الآخرين، يجب أن يكون متوافقاً نفسياً واجتماعياً، إذ يشير التوافق إلى العمليات النفسية التي تمكن الإنسان من التعايش بانسجام مع المحيطين به، ويحقق التوافق الديني بالوعي والإيمان الصادق، إذ أن الدين يمثل السبيل لاستدامة القيم الإنسانية والأخلاقية، التي تشكل مرجعاً لسلوك الفرد وأسلوب حياته، كما تنظم الأخلاق المستمدة من الدين سلوك الإنسان، وتكون في شخصيته ضميراً حياً يرشده إلى الصراط المستقيم ويحاسبه عند الخطأ أو الانحراف، ويعتبر الوعي الديني والتوافق النفسي والاجتماعي عنصرين متكاملين، حيث يركز الأول على درجة التدين والوعي والتمسك بالمبادئ الدينية، بينما يركز الثاني على التوافق مع الذات والبيئة والآخرين، وكلاهما يسعى إلى تكوين شخصية سوية متوازنة من الناحية النفسية والاجتماعية والخلقية.

لا شك أن الفقر يعد من أخطر الآفات التي تصيب المجتمعات البشرية، إذ يؤثر سلباً على جميع أبعادها ومستوياتها، فلا توجد مشكلة بسيطة أو معضلة معقدة إلا وكان للفقر فيها نصيب، سواء قل أو كثر، وتكمن خطورة الفقر الحقيقية في تأثيره على البنية المعرفية للفرد، وخصوصاً عندما يمتد أثره ليطال العقيدة الإيمانية، فيصاب الفقير أحياناً بالشك أو الريبة في حكمة الخالق - سبحانه وتعالى - حين يرى أشخاصاً آخرين

يمارسون أعمالاً محرمة كالبطلجة أو تجارة المخدرات، فيمتلكون الأموال بينما هو، رغم مجهوداته وعمله الجاد، لا يجد ما يسد به رمقه.

وقد يظن الفقير أن حاله ما هو إلا قضاء وقدر كتب عليه منذ الأزل، فينتابه الإحباط ويشعر بعدم جدوى أي محاولة للخلاص من الفقر، فيفقد الطموح والأمان ورؤية المستقبل، ومن هنا، فإن الفقير الذي تزعزعت لديه البنية المعرفية واهتزت عقيدته الإيمانية تحت وطأة الفقر، قد يتخلى عن التمسك بالقيم والمعايير الأخلاقية، حيث يدفعه بؤسه وحرمانه، خاصة إذا كان محاطاً بمن هم أكثر رخاء، إلى سلوكيات تتعارض مع الفضيلة والخلق الكريم، كما قيل: "صوت المعدة أقوى من صوت الضمير"، وقد يصل الأمر إلى التشكيك في القيم الأخلاقية نفسها، كالعدل والمساواة، فينهار أمامه البناء الأخلاقي والإنساني.

وقد جاء التحصين الديني للفرد في أدعية الصحابة والرسول - صلى الله عليه وسلم - لتأكيد أهمية الوقاية من الفقر، حيث يقول الفقير: «اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر وعذاب القبر»، ويعلن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - مقولته الشهيرة التي تعكس شدة رفضه للفقر: «لو كان الفقر رجلاً لقتلته»، وهذه المقولات تعكس وعي السلف بأهمية مواجهة الفقر بكل الوسائل، لما له من تأثير بالغ على الفرد والمجتمع، وإن كان الفقر يحاول أن يبث سمومه في نفوس الفقراء الضعفاء، فإن الإيمان له أثره الفعال في استئصال شأفة الفقر، والقضاء على أدرانته، ولا يكون ذلك إلا بعد تصحيح إشكالية فهم الفقير للقضاء والقدر؛ حيث إن (تصحيح عقيدة الفقير بشأن القضاء والقدر له توظيفاته الاقتصادية المتعددة. من ذلك: أنه يدفع الفقير للعمل ليقضي على فقره، ويدفعه لحب المال فيسعى لجمعه وامتلاكه، ويدفعه لاعتبار العنصر المادي في الحياة فلا يهمل.

تأثير انعدام الخصوصية مفهوم الخصوصية:

تعريف الخصوصية

الخصوصية اصطلاحاً هي الحق الذي يمتلكه الإنسان في الحفاظ على سرية معلوماته وعلاقاته الشخصية، بحيث يكون بعيداً عن المراقبة وتعريض حياته الاجتماعية للفحص من الآخرين، ويمكن تصنيف الخصوصية إلى عدة فئات، منها الخصوصية المعلوماتية، التي تهدف إلى الحد من إمكانية البحث أو التقصي في حياة الآخرين،

وحماية الأحداث الشخصية سواء المعروفة أو غير المعروفة. وتعتبر الخصوصية جسراً نحو حرية الفكر، إذ تتيح للفرد المجال لاستكشاف أفكاره بعيداً عن التأثيرات السلبية للآخرين، كما تمنح الخصوصية الفرد الحق في التصرف دون الحاجة لتبرير أفعاله أمام الآخرين، فهي جزء أساسي من حرية الفرد واستقلاله الشخصي.

أما بالنسبة للمناطق العشوائية فهي تعد أكثر الأماكن ازدحاماً بالفقر المادي والاجتماعي، حيث يعاني السكان من نقص الخدمات الأساسية وضعف الرعاية، بالإضافة إلى كثرة الصدمات والخلافات اليومية، وتتميز هذه المناطق بالطبيعة السكانية والكثافة البنائية العالية، حيث تكون البيوت متلاصقة والشوارع ضيقة جداً، ما يؤدي إلى فقدان الخصوصية داخل المنازل وخارجها، وينعكس ذلك على جميع أفراد الأسرة، حيث يصبح الجميع تقريباً مطلعين على خصوصيات الآخرين دون أي حماية، بما في ذلك الأصوات والحوارات الخاصة أو حتى تفاصيل العلاقات الأسرية وحوارات الوالدين.

هجر الزوج لبيت الزوجية وجلسه عند اهله

تعد عادة الزواج المبكر من التقاليد السائدة في بعض المحافظات، حيث يُصر غالبية الآباء والأمهات على تزويج أبنائهم قبل التحاقهم بالخدمة العسكرية، وفي كثير من الحالات، يتم الزواج ويذهب الابن لأداء الخدمة العسكرية، تاركاً زوجته التي قد لا يتجاوز عمرها ١٦ عاماً في منزل أهلها لتقديم العون لوالدتها وأسرته وأخوانها، مع زيارات متفرقة خلال الإجازات، وبعد انتهاء الخدمة العسكرية، قد تكون الزوجة قد أنجبت طفلاً أو طفلين، ويبدأ الزوج حياة جديدة في مدينة مثل القاهرة بحثاً عن فرص عمل غالباً في وظائف يومية أو كحارس عقار أو سائق توكتوك.

تتأثر الأسرة بالعديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مثل الفقر، وتعاطي المخدرات، ومستوى التعليم المنخفض، غالباً ما تؤدي هذه الظروف إلى خلافات زوجية، وسرعان ما ينتهي الوضع بالطلاق في بعض الحالات، فتظل الزوجة وأطفالها يكافحون لتوفير متطلبات الحياة والعمل في ظروف صعبة، أو قد ينحرف بعض الأبناء، ومن جهة أخرى يختار بعض الأزواج الاستمرار في حياة المدينة والانغماس في الإدمان أو التغيب عن الأسرة بسبب عدم قدرتهم على تحمل المصاريف، أو نتيجة الاعتقال، وفي حالات أخرى تجد الزوجة نفسها مضطرة لرعاية أطفالها وتحمل مصاريف زوجها المحبوس، ما

يخلق نسيجاً اجتماعياً مشتتاً يعجز عن تلبية متطلبات الحياة اليومية، وينعكس ذلك سلباً على الأبناء الذين قد يرثون بيئة مليئة بالمشكلات الاجتماعية والأخلاقية.

الخيانه الزوجيه والعلاقه بين الزوج والزوجه والصمت الغير متفق عليه بينهم:

في العديد من الأسر يعتمد الرجل الذي لا يملك دخلاً ثابتاً على إعطاء زوجته مصروف اليوم صباح كل يوم على أن تقوم هي بتدبير احتياجات البيت والأبناء، غالباً ما يكون المبلغ الممنوح قليلاً، يتراوح بين خمسين إلى مائة جنيه، وهو غير كاف لتغطية جميع الاحتياجات اليومية مثل الإفطار والغداء والعشاء، فضلاً عن مصاريف أولادها للمدرسة.

تواجه الزوجة صراعاً داخلياً مستمراً بين رغبتها في توفير كل متطلبات الأسرة والمحدودية المالية التي تواجهها، فتضطر للبحث عن أرخص السلع وشراء مستلزمات الطعام اليومية بطريقة تحاول من خلالها الاستمرار في تلبية احتياجات الأسرة، وفي كثير من الحالات يؤدي هذا الوضع إلى تراكم الديون الصغيرة عليها، والتي قد تضطر لتسديدها من وسائل غير مشروعة أو عبر علاقات غير سليمة، ما يجعلها عرضة للاستغلال الاجتماعي والاقتصادي.

ورغم كل هذه المعاناة غالباً ما يتجاهل الزوج حقيقة الوضع أو مصادر تمويل الزوجة، مكتفياً ببعض العبارات التشجيعية مثل: "عارفك جدعة، متخافيش عليكي، دايماً بتعرفي تدبري"، دون أن يدرك الأعباء الحقيقية التي تتحملها الزوجة يومياً، وهذا الواقع يعكس مدى ضعف الدعم المؤسسي والاجتماعي للأسرة، ويبرز أثر الفقر على توزيع الأدوار الأسرية، وعلى النساء بشكل خاص، حيث يتحملن مسؤولية كبيرة دون دعم كاف، ما يؤثر على استقرار الأسرة ويزيد من هشاشة الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

الطلاق واعادة الزواج بعقد عرفى للحصول على معاش:

الكثير من حالات الطلاق تحدث بشكل صوري يتفق فيها الزوج والزوجه على الطلاق ويتم استخراج قسيمة طلاق رسميه وبعدها تقوم المراه بالتقديم للاستفاده من المعاش معاش والدها او معاش تقدمه الدوله للمطلقات وفور الطلاق يتم الزواج مرة اخرى بعقد زواج عرفى بين الاثنين ويستخدم الكثير هذه الحيله للحصول على المعاش او المساعدات التى تقدمها الدوله

الانقياد الجمعي وتأثير المبالغة على السلوك الاجتماعي:

يتسم بعض الأفراد وخصوصاً في المجتمعات المتأثرة بالفقر أو الهشاشة الاجتماعية، بميل نحو نقل الأفكار والمواقف بشكل مبالغ فيه، يشبه إلى حد كبير طريقة نقل أحداث حياتهم اليومية مع تضخيمها أو تكرارها بشكل مبالغ فيه، فمثلاً عندما تخبر إحدى النساء عن حادثة بسيطة مثل تعرض قدمها لمياه ساخنة، قد تبالغ في وصف الضرر الناتج، فتشير إلى أنها بحاجة إلى كشف طبي وعلاج طويل، وأن الطبيب وصف لها كميات كبيرة من المراهم أو الأدوية.

تتسع دائرة المبالغة حينما تبدأ هذه الحكايات في الانتقال بين الأفراد، فيزداد حجم القصة وتحوّل أحداثها، بحيث قد تنسب الأسباب إلى العنف الأسري أو أخطاء الآخرين، فتتفرّع المحادثة إلى نقاشات حول العنف الأزواج والخلافات الأسرية، ومع انتشار هذه الحكايات بين الأفراد، تتحول إلى أرض خصبة لانتشار الشائعات وتصديقها، حتى لو كانت غير صحيحة.

يتضح من هذا السلوك أن الأفراد غالباً ما يفتقرون إلى القدرة على التعامل النقدي مع الأخبار والمعلومات؛ فهم لا يجدون منطقة وسطى بين التأثير الكامل بالشائعات أو اللامبالاة التامة، ويغلب عليهم الفكر الجمعي والانقياد وراء الانطباعات السريعة، ما يؤدي إلى تكرار المبالغات وتضخيم الأحداث البسيطة، ويؤثر بذلك على تماسك المجتمع وسلوك الأفراد فيه.

الخاتمة:

يمثل المجتمع الذي تتغلغل فيه ثقافة الفقر مجتمعاً ممزقاً ومفككاً، تنتشر فيه الجرائم والانحرافات بأشكالها المختلفة، ويعمه العنف وسلوكيات التشرد والضياع، كما يسود الخوف والفرع بين أفراد، ويعاني هذا المجتمع من التهميش والإقصاء الاجتماعي، مما يجعله بيئة خصبة للأمراض الاجتماعية والأوبئة، وحضانة لنفخ الجريمة والمجرمين، كما ترتفع معدلات البطالة، وتبرز فئة تسعى إلى جمع الثروة والمال بأي وسيلة، بينما يقضي الشخص الفقير معظم وقته في البحث عن لقمة العيش، مما يشغله عن اكتساب المعرفة والثقافة، ويحد من مشاركته في أنشطة المجتمع المتنوعة، فتترسخ لديه مشاعر الوحدة والغربة.

يتسم الأفراد المتأثرون بثقافة الفقر بالنمطية والجمود، والسير على نهج ثقافة الآباء والأجداد، واعتماد العنف كوسيلة للتربية، وعدم القدرة على تغيير الواقع المرير، كما يفتقد هؤلاء إلى التخطيط للمستقبل والتحفيز الذاتي، ويبحثون عن الرضا الفوري والسهل، ويؤمنون بالصدفة والحظ كوسائل للنجاح، ويشعرون باليأس والإحباط، ويتشبثون بمحيطهم المحلي دون الانفتاح على الآخرين أو الاستفادة من خبراتهم.

وتتعدى ثقافة الفقر على مقومات عدة، منها: التواكل والجمود الفكري، والتفوق داخل الذات، واحتقار المرأة، واعتماد العنف والعدوان، والشعور بالدونية وقلة القيمة، والاستسلام لليأس والإحباط، كما يستخدم أصحاب هذه الثقافة آليات دفاعية متعددة، مثل إسقاط عيوبهم على المجتمع أو القدر، لتبرير معاناتهم ويأسهم.

وعلى الرغم من أن المغرب ليست معقلاً للفقر المطلق، نظراً لقلة سكانها وكونها دولة نفطية، إلا أن ثقافة الفقر تتجسد فيها في صور عدة، مثل: الميل إلى استهلاك الجاهز والمتاح، نبذ العمل اليدوي أو المهني، وضع قيود على وظائف وحركة المرأة، الميل للاستسلام، ضعف الاعتماد على الذات، سوء استغلال وقت الفراغ، تدني مستوى التغذية، العزوف عن ممارسة الأنشطة الرياضية، ضعف المشاركة في الأعمال الخيرية والتطوعية، وانتشار البطالة رغم توفر فرص العمل اليدوي، والاعتماد على الأعمال السهلة فقط.

وترتبط هذه الظواهر بعملية تشريط ثقافي طويل الأمد، يترسخ عبر الأجيال، وبناءً عليه يوصى بإجراء دراسات متعمقة حول ثقافة الفقر، تشمل: دراسة علاقة الفقر بنسق القيم الاجتماعية، وعلاقة ثقافة الفقر بنوع التعليم المتبع، وتأثير عدم الاعتماد على الذات في ترسيخ التخلف الاجتماعي، وذلك بهدف وضع استراتيجيات عملية لمعالجة هذه الظاهرة وتحقيق تنمية مستدامة للمجتمع.

النتائج العامة للدراسة:

- تعتمد الأسر الفقيرة في مراكش على شبكة من التبادلات الاجتماعية والاقتصادية البسيطة لتأمين احتياجاتها اليومية، مثل تبادل الأدوات المنزلية، ومشاركة الطعام، ورعاية الأطفال بين الجيران، مع حرص خاص على الحفاظ على الكرامة أمام الآخرين، كما

يركز أفراد هذه الأسر على إشباع الجوع أكثر من جودة الطعام، مما يؤدي إلى انتشار أمراض مرتبطة بسوء التغذية.

- تسهم ثقافة الفقر في تشكيل شخصيات تتميز بالادعاء والفهلوة كآلية للتكيف مع محدودية الموارد، بينما يغرس هذا النمط السلوكي لدى الأطفال قيماً مثل اليأس، الانتهازية، والمبادرة الذاتية المبكرة من خلال العمل المأجور، وهو ما يدفعهم نحو النضج المبكر والاعتماد على النفس. كما تلجأ الأسر إلى الهجرة الخارجية أو مساعدات الأبناء والمساعدات الرسمية وغير الرسمية للتكيف الاقتصادي، مع دور محوري للمرأة في دعم دخل الأسرة من خلال العمل أو مشاريع صغيرة.
- تعتمد الأسر أيضاً على وسائل اقتصادية متنوعة مثل الاقتراض، الشراء بالتقسيط، والمشاركة في الجمعيات المالية الشهرية لتخفيف الأعباء اليومية وتحسين الأمان المالي، أما في الصحة، فتنتشر العيادات الشعبية والأعشاب الطبية كوسائل علاج منخفضة التكلفة، بينما يغيب الاهتمام بالمجال السياسي بسبب شعورهم بعدم القدرة على التأثير.
- يظهر الفقر أيضاً في زيادة معدلات الجريمة نتيجة قلة فرص التنمية، وبشكل ثقافة سلبية تغذي الجمود الفكري، التواكل، الاعتماد على الحظ، الانغلاق، العنف، الاحتقار الاجتماعي، وفقدان الرغبة في التغيير، مع غياب المهارات التقنية والاستفادة من الفرص، ما يعكس هشاشة اجتماعية واقتصادية متجذرة.

المراجع:

- احمد، يونس علي . (٢٠١٠). تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل، مجلة الإدارة الاقتصادية، العدد (٣٣).
- امين، عثمان علي سالم، و اكنبي، ليلي محمد، (٢٠١٧). ملامح ثقافة الفقر في المجتمع الليبي: دراسة امبيريقية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة المرقب، كلية الآداب بالخمس، العدد (١٥)، ٢٠١٧، ص ٨٩-٥٨.
- البنك الدولي. (١٩٩٠). تقرير عن التنمية في العالم، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
- بوساق، كريمة. (٢٠٠٥). سياسات مكافحة الفقر بالدول النامية" حالة مراكش بالمغرب"، رسالة ماجستير، جامعة مراكش بالمغرب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- التقرير الأول حول أهداف التنمية للألفية الخاص بمراكش بالمغرب: الأمم المتحدة، ٢٠٠٤.
- تقرير صندوق النقد الدولي للسداسي الأول من سنة ٢٠١٣.
- توهامي، إبراهيم، وتومي، رياض. (٢٠١٩). إيكولوجية العشوائيات الحضرية في مراكش بالمغرب: حالة مدينة سكيكدة- مراكش بالمغرب، مجلة الآداب، جامعة بغداد، العدد (١٣١)، ٢٠١٩، ص ٣٥٣-٣٧٢.
- جنسن، ايريك. (٢٠١٥). الفقر والتعليم، ترجمة: صفاء الأعسر، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٥، ص: ١٧.
- زرمان، كريم، والجودي، محمد علي. (٢٠١٩). ظاهرة الفقر في مراكش بالمغرب: الأسباب وطرق المعالجة ٢٠٠٠-٢٠١٩، مجلة آفاق، مجلد (٧)، العدد (٢).
- الزين، منصوري، وناصر، مراد. (٢٠٠٧). السياسات الحكومية لتقليص الفقر: حالة مراكش بالمغرب، أعمال المؤتمر العلمي الثامن: الفقر والمؤسسات والتنمية في الوطن العربي.
- سليمان، نادية حليم، ومرقس، وفاء فهم. (٢٠٠٢). النساء العائلات لأسر في العشوائيات ، المؤتمر السنوي الثاني والثلاثون لقضايا السكان والتنمية، المركز الديموجرافي بالقاهرة.
- غامري، محمد حسين، (١٩٩٩). ثقافة الفقر، المركز العربي للنشر والتوزيع، الإسكندرية.
- الفالح، سليمان بن قاسم، (٢٠١٧) ، التعافي من إدمان المخدرات : دراسة وصفية على المتعافين المستفيدين من خدمات الجمعية الخيرية للتوعية بأضرار التدخين و المخدرات في جدة والجمعية العمومية للمتعافين من المخدرات والمؤثرات العقلية في الدمام ، مجلة اجتماعية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية ، العدد(١٣).
- فياض، رانيا احمد علي فياض. (٢٠١٠). الأبعاد الاجتماعية لمشكلة الفقر في الريف المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع.
- قجة، رضا. (٢٠٠٨). دور التنمية في الحد من ظاهرة الفقر في مراكش بالمغرب، حوليات آداب عين شمس، جامعة عين شمس، مجلد (٣٦).

- قورين، حاج قويدر، (٢٠١٤). ظاهرة الفقر في مراكش بالمغرب وأثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد (١٢)، ص ص: ٢٥-١٦.
- قوطيش، مراد. (٢٠١٨). تأثير محددات الفقر على الأسرة: دراسة ميدانية ببلدية حجاج، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية العلوم الاجتماعية.
- كيطان، طالب عبد الرضا. (٢٠١٣). ثقافة الفقراء وأليات التكيف" رؤية أنثروبولوجيا اجتماعية لواقع فقراء المساكن العشوائية في مدينة الديوانية " مركز محافظة القادسية"، رسالة دكتوراه، جامعة المنصورة، كلية الآداب، قسم الاجتماع.
- الكيلاني، رانيا محمود. (٢٠١٨). ثقافة الفقر وانعكاسها على تنامي ظاهرة التطرف في المجتمع المصري: دراسة ميدانية على بعض المناطق العشوائية بالمحافظات، المجلة العلمية بكلية الآداب، جامعة طنطا، العدد (٣٣)، المجلد (٢)، ص ص: ١١١٨-١١٧٦.
- مرسي، محمد عبد المعبود مرسي. (١٩٩٣). ثقافة الفقراء بين الاتجاهات التقليدية والآراء التجديدية الدراسة تحليل للنظرية والواقع الميداني.
- مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لعام ٢٠٠١. (٢٠٠٢). الميزانية الاجتماعية للامة أداة في خدمة التنمية البشرية، الدورة العامة، (٢١).
- مصطفى، مريم أحمد. (١٩٩٧). الخصائص الاجتماعية والثقافية للمناطق العشوائية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

- Chao, R., & Willms, J. (2000), Family Income, Parenting Practices & Childhood Vulnerability: A Challenge to the " Culture of Poverty" Thesis, Policy Brief, No (9), Canadian Research Institute for Social Policy.
- Gorski, P., (2008), The Myth of the "Culture of Poverty", Leadership Education, Vol (65), No (7), Poverty & Learning, pp: 32-36.
- Kratli, S. (2001), Educating Nomadic Herders Out of Poverty? Culture, Education & Pastoral Livelihood in Turkana & Karamoja, Sussex, United Kingdom: of Sussex Institute of Development Studies.
- Lappe,F. (2010), The Seven Myth of " Slums" Challenging Popular Prejudices about the Worlds Urban Poor, The Worlds Resources, First Published in the United Kingdom by Share the World Resources.
- Milanovic, B. & El- Kogali, S. (2004), The Determinants & Effects of Khat Consumption Evidence from Djibouti & Yemen Household Surveysm, The World Bank Group.
- Muggah, R. & Alvazzi,A. (2007). More Slums Equals More Violence: Reviewing Armed Violence and Urbanization in Africa, Adviser, Armed Violence Prevention Bureau for Crisis Prevention and Recovery, United Nations Development Programme, Geneva, Switzerland.

Abstract:

The study aimed to identify the behavioral patterns of the culture of poverty in Marrakesh, Morocco. This study belongs to the descriptive and analytical anthropological studies, as the study aims to describe and know the behavioral patterns of the culture of poverty in Marrakesh, Morocco through the anthropological method, The study relied on the anthropological approach, which relied on the in-depth and open interview, and the field work guide. The study sample consisted of (200) individuals of both sexes, males and females, from Moroccans in Cairo, whose ages ranged between 25-50 years and above.

The study reached a set of results, the most important of which were the behavioral patterns for adapting to the culture of poverty in Morocco, This occurs through the constant exchange of services between members of poor families and each other. Women leave with their neighbors to protect their children without prior announcement and borrow, including some simple pieces of furniture in the event of guests. And also some household utensils such as cups and plates, and you may ask her for some meat or food to cover her house in front of the guests, Feeding the poor, we find that their food is related to quantity, not quality. This is because all that matters to the simple individual is to fill his stomach, regardless of the type, quality, and cleanliness of the food he eats. This resulted in the presence of a group of diseases known to doctors as diseases of the poor, including a group of diseases associated with By eating street foods such as ulcers, colon, intestinal pollution, hepatitis, viral diseases, and a group of diseases related to malnutrition, The poor family puts in the veins of its children despair, surrender, and the values of cruelty, seizing opportunities, kidnapping, and taking right and wrong, and glorifies the values of flattery, evasion, skepticism, caution, and foolishness..

Keywords: behavioral patterns - culture of poverty - culture of the poor.